

التَّخْطِيطُ الحَضْرِيّ عند التَّهْجِيرِ: المَدُنُ الثَّانَوِيَّةُ فِي أُكْرَانِيَا وَالنِّيْجَرِ

جَرْمِي وَتِرُولِد وَلُويْس نَالِر

يُمكن أن يكون للتَّهْجِيرِ الحَضْرِيّ أثرٌ عظيم في الأنظمة البيئية المحليَّة التي في المَدُنِ والبُلدَات الثَّانَوِيَّة. وقد أُثبِتَ في النيجر وأكرايا أن المقارِبَةَ، التي يطلق عليها اسم المقارِبَةَ المَخْصَصَةَ لكل منطقة على حدِّتها، ناجعةٌ في تعيين الحاجات على الأولويَّة، وفي الفسْحِ لمقارِبَةَ تُشْرِكُ أصحابَ مصلحةٍ معيَّنين مُتَعَدِّدين.

الصحيَّة، وفتَّحَ سُبُلَ المعاش. وُضِّفَ إلى ذلك، أن تَقْسِيمَ الاستثمار بحيث لا يُظَلَمُ به المجتمع المضيِّف ولا المهجَّرون ما يزال أمراً غير واضح.

يمكن أن يكون للتَّهْجِيرِ الحَضْرِيّ أثرٌ عظيم في الثَّانَوِيّ من المدن والبُلدَات، ويُضدِّقُ هذا خاصَّةً على جنوبيّ شرقيّ النيجر وعلى شرقيّ أكرايا، حيث تتصدى بعض المناطق الحضريَّة الصغيرة لمقدار، ليس بالقليل، من التَّهْجِيرِ الناجم عن النزاع، إلا أنها غير مُستعدة استعداداً مخصوصاً لقضاء حاجات المجتمعات المحليَّة والجماعات المهجَّرة.

وأما أكرايا، فُضِّفَ المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، من مقاطعتي دونتسك ولوهانسك المتنازَعُ فيهما، أكثر من ٧٥٠ ألف نازح داخلي، فرؤوا من مراكز حضريَّة كبيرة في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة في هاتين المقاطعتين. وتدعم المدن الكبيرة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة هذه الزيادة السكانية السريعة، غير أن المدن التي هي أصغر منها مثل سيفيرودونيتسك (وعديد ساكنيها ١٠٠ ألف)، وبخْمَت (وعديد ساكنيها ٩٠ ألف)، وكرْخَف (وعديد ساكنيها ٢١ ألف)، لا طاقة لها بذلك. وقد اضطرت السلطات الإقليمية والمحليَّة نفسها، في بعض الحالات، إلى أن تنقلَ مراكزها الإدارية. مثال ذلك، أن اضطرت السلطات في دونتسك ولوهانسك إلى أن تنتقل، فالأولى إلى مدينة كرامتورسك والأخرى إلى سيفيرودونيتسك، فاضطرت إلى ترك واثق وأصول ثابتة، إضافة إلى فقدان موظفيها إذ هجَّروا، وقد كان لكل هذا أثرٌ عظيم في قدرتها على إتاحة الخدمات الإدارية والاجتماعية. وربما يولد النمو السكاني فوائده طويلة الأمد، ولكنَّ مقدِّمَ النازحين داخلياً الفجائي أنشأ تحديات قصيرة الأمد ومتوسِّطته، وقعت على بلدات صغيرة الحجم ومتوسِّطته، ومن التحديات ارتفاع الكثير في كلفة الإيجار وزيادة طلب التعليم والرعاية الصحيَّة والخدمات الإدارية. ويوازي ذلك، أن بين ٤٠٠ ألف و٦٤٠ ألفاً من ساكني المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة لا يزالون ينتقلون كل يوم ذهاباً وإياباً إلى مقرَّات وظائفهم وأعمالهم، فيقطعون خط المواجهة، وهو حاجزٌ ماديّ يمتد إلى مسافة ٤٢٧ كيلومتراً، يفصل بين المتحاربين، لكي تفتَحَ السبيل إلى الخدمات الإدارية والاجتماعية والمصرفية (ومنها المعاشات والإعانات الاجتماعية). وأخر الأمر، أن هذه التغيرات المهمة في ديناميات إيصال الخدمات في أكرايا، تحدت مع إصلاح غير مركزي، تقوده الحكومة الأكرانية، ثبت أنه صعب التنفيذ في المناطق التي زالت سيطرة السلطات المركزية عن أهم مَدُنِها.

على أن الفروق الأساسية والسياسية بين النيجر وأكرايا لا ينبغي أن تُحجَبَ نورٌ ما يُشِيرُ في النفس الاهتمام من الأمور المشتركة بينهما، من حيث التَّهْجِيرِ الحضري. إذ تُجاهدُ في الحاليتين السلطات المحليَّة كي تستجيبَ للطلب الزائد في الخدمات العامة، ومن أعظم أسباب ذلك، قلة الموارد التي تُقسِّمها السلطات المركزية أو المحليَّة، وتُعوِّقُ حُكْمَ القانون. فتأتي الموارد الخارجيَّة التي هي على صورة برامج إعانة إنسانية إنمائية، وغايتها سد هذا الخلل الذي في الموارد، إلا أن تحدياتٍ عظيمة تنشأ من ذلك أيضاً في الحاليتين.

سباقان مختلفان والتحديات هي هي

فرَّ في منطقة ديفا، الريفية في غالبيتها، بالنيجر نحو من ٢٥٠ ألف مهجَّراً من قرى تقع في الحدود النيجرية النيجرية يطلبون السَّلامَةَ، فسحق كثيرٌ منهم طريقه إلى بلدات ثانوية كديفا وإنغومبي وشيتيماري ومينيسروا. أما هذه البُلدَات، التي يسكن كل بلدة منها أقل من ٥٠ ألف ساكن، فقدزنتها الاستيعابية ضيقة جداً، ومع ذلك تُضَيِّفُ فوق ساكنيها ما يقع بين ١٠ آلاف و٢٠ ألف مهجَّرين. ويحمل هذا التدفق الخدمات الأساسية، التي هي قليلة هناك أصلاً، من المشقة الشيء الكثير. ولما كان مرزُ جماعة بوكو حرام في المنطقة ليس فيه من أمارات الخمود شيء، كانت إتاحة العودة بسلام أمراً غير وارد. وعليه، تعمل الحكومات المحليَّة وهيئات الإعانة على إيجاد حلول لإعادة توطين الجماعات المهجَّرة، وفرص للاندماج المحلي، وذلك ببناء أحياء جديدة قُربَ المراكز الحضريَّة. وصحيح أن هذه المبادرة تهيئُ الإسكان الذي هو أكثر الأمور احتياجاً إليه، ولكنها ما تزال غير مَكْفِيَّة دَعَمَ الاستثمار في الخدمات الأساسية، كالمياه النقيَّة، وتدابير حفظ الصحة العامة، والتعليم، والرعاية

وإذ قد كان لكل بلدة تحديات تقع عليها، فليس وريداً أن يكون من المقاربات مقارنةً واحدةً تُناسب الجميع، في الاستجابة للتَّهجير الحَضْرِيّ. بل ما يُحتاج إليه في كل بلدة ثانويةً هو معلوماتٌ موثوقةٌ بها، يُستفاد منها في وضع الإستراتيجيات في الطبقة المحليّة.

تحليل نشيط وتخطيط مُشتركٍ فيه

وإذا لم يُستثمر استثماراً عريضاً في الخدمات العامّة في هذه البلدات التي تنمو سريعاً، ينشأ خطرٌ، وهو أن تُترك الجماعات المهجرة متقطعةً بها الأسباب إن انقطعت المعونة الإنسانية، من دون تنفيذ مشاريع التنمية. ويُقابل ذلك، أن خطط التنمية المحليّة اليوم، كخطط التنمية المجتمعيّة في النيجر، لا تُوضّح تمام الإيضاح ما فيها لمسألة مهجري الحَضْرَى؛ أي أن أصوات آلاف من الذين هم في حكم الواقع سُكَّانٌ، معرّضةً لخطر الإهمال في هذه الخطط التنمويّة. هذا، وتعلّم الحكومات المحليّة والبلديات في النيجر وأكرانيا فوائد الإسراع في التنمية الحضرية، والإسراع في تحسين الخدمات، في المناطق الضائرة أكثر فأكثر إلى أن تكون هي مواضع الفوران الجديدة التي تفور فيها الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بسبب تدفق المهجرين إليها. ويقتضي مثل هذا الإسراع، توسيع فهم الأسلوب الذي تُدار به الإعانة حيث تكثُر الحاجة إليها، وإشراك استجابة الهجرة الحضرية والتَّهجير الحَضْرِيّ في التّيار الرئيسيّ الجاري في إستراتيجيات التنمية المحليّة.

وقد ابتدأ بدعْم بلديات في منطقة ديفا بإطلاق مقارنةٍ مُخصّصة لكل منطقة على حدّتها، في أربعة مراكز حضرية، حيث كانت تُبنى أحياء المعاد توطينهم. ثم عيّن التقدير الذي أُجري من خلال المقارنة المُخصّصة لكل منطقة على حدّتها، الخدمات الأساسية أيها مفتوحة سبيلها لسكّان اليوم والغد، واستطلع مداخل أسباب الرّاحة الأساسية كيف تُوسّع، وذلك بناءً على القدرات الاستيعابية في يومنا هذا، وعلى توقّع ما سَيطرأ في مستقبل الزمان من حاجات. ثم أوضح التقدير التحديات الواقعة على العرض والطلب في الخدمات الأساسية، وبين أن معظّم الخدمات الأساسية كانت مُتيسّرة لسكّان الأحياء المقامة حديثاً، ولكنها ليست في قدر تحصيلٍ معه الكفاية في حاجاتهم. ثم فصل في ذكر الوجود التي تحتاج هذه الخدمات فيها إلى الدعم، من حيث البنية التحتية، وإعادة التأهيل، والموارد البشرية، والمعدّات، هذا إن أُريد لها أن تفعل فعلها. فهذه مدينة شيتيماري مثلاً، فيها خمسة مرافق تعليمية، من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى المدرسة الثانوية، وكلها مفتوحة لسكّان الأحياء الجديدة،

وإذ قد كان لكل بلدة تحديات تقع عليها، فليس وريداً أن يكون من المقاربات مقارنةً واحدةً تُناسب الجميع، في الاستجابة للتَّهجير الحَضْرِيّ. بل ما يُحتاج إليه في كل بلدة ثانويةً هو معلوماتٌ موثوقةٌ بها، يُستفاد منها في وضع الإستراتيجيات في الطبقة المحليّة.

وإذا لم يُستثمر استثماراً عريضاً في الخدمات العامّة في هذه البلدات التي تنمو سريعاً، ينشأ خطرٌ، وهو أن تُترك الجماعات المهجرة متقطعةً بها الأسباب إن انقطعت المعونة الإنسانية، من دون تنفيذ مشاريع التنمية. ويُقابل ذلك، أن خطط التنمية المحليّة اليوم، كخطط التنمية المجتمعيّة في النيجر، لا تُوضّح تمام الإيضاح ما فيها لمسألة مهجري الحَضْرَى؛ أي أن أصوات آلاف من الذين هم في حكم الواقع سُكَّانٌ، معرّضةً لخطر الإهمال في هذه الخطط التنمويّة. هذا، وتعلّم الحكومات المحليّة والبلديات في النيجر وأكرانيا فوائد الإسراع في التنمية الحضرية، والإسراع في تحسين الخدمات، في المناطق الضائرة أكثر فأكثر إلى أن تكون هي مواضع الفوران الجديدة التي تفور فيها الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بسبب تدفق المهجرين إليها. ويقتضي مثل هذا الإسراع، توسيع فهم الأسلوب الذي تُدار به الإعانة حيث تكثُر الحاجة إليها، وإشراك استجابة الهجرة الحضرية والتَّهجير الحَضْرِيّ في التّيار الرئيسيّ الجاري في إستراتيجيات التنمية المحليّة.

وقد ابتدأ بدعْم بلديات في منطقة ديفا بإطلاق مقارنةٍ مُخصّصة لكل منطقة على حدّتها، في أربعة مراكز حضرية، حيث كانت تُبنى أحياء المعاد توطينهم. ثم عيّن التقدير الذي أُجري من خلال المقارنة المُخصّصة لكل منطقة على حدّتها، الخدمات الأساسية أيها مفتوحة سبيلها لسكّان اليوم والغد، واستطلع مداخل أسباب الرّاحة الأساسية كيف تُوسّع، وذلك بناءً على القدرات الاستيعابية في يومنا هذا، وعلى توقّع ما سَيطرأ في مستقبل الزمان من حاجات. ثم أوضح التقدير التحديات الواقعة على العرض والطلب في الخدمات الأساسية، وبين أن معظّم الخدمات الأساسية كانت مُتيسّرة لسكّان الأحياء المقامة حديثاً، ولكنها ليست في قدر تحصيلٍ معه الكفاية في حاجاتهم. ثم فصل في ذكر الوجود التي تحتاج هذه الخدمات فيها إلى الدعم، من حيث البنية التحتية، وإعادة التأهيل، والموارد البشرية، والمعدّات، هذا إن أُريد لها أن تفعل فعلها. فهذه مدينة شيتيماري مثلاً، فيها خمسة مرافق تعليمية، من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى المدرسة الثانوية، وكلها مفتوحة لسكّان الأحياء الجديدة،

وإذ قد كان لكل بلدة تحديات تقع عليها، فليس وريداً أن يكون من المقاربات مقارنةً واحدةً تُناسب الجميع، في الاستجابة للتَّهجير الحَضْرِيّ. بل ما يُحتاج إليه في كل بلدة ثانويةً هو معلوماتٌ موثوقةٌ بها، يُستفاد منها في وضع الإستراتيجيات في الطبقة المحليّة.

وإذا لم يُستثمر استثماراً عريضاً في الخدمات العامّة في هذه البلدات التي تنمو سريعاً، ينشأ خطرٌ، وهو أن تُترك الجماعات المهجرة متقطعةً بها الأسباب إن انقطعت المعونة الإنسانية، من دون تنفيذ مشاريع التنمية. ويُقابل ذلك، أن خطط التنمية المحليّة اليوم، كخطط التنمية المجتمعيّة في النيجر، لا تُوضّح تمام الإيضاح ما فيها لمسألة مهجري الحَضْرَى؛ أي أن أصوات آلاف من الذين هم في حكم الواقع سُكَّانٌ، معرّضةً لخطر الإهمال في هذه الخطط التنمويّة. هذا، وتعلّم الحكومات المحليّة والبلديات في النيجر وأكرانيا فوائد الإسراع في التنمية الحضرية، والإسراع في تحسين الخدمات، في المناطق الضائرة أكثر فأكثر إلى أن تكون هي مواضع الفوران الجديدة التي تفور فيها الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بسبب تدفق المهجرين إليها. ويقتضي مثل هذا الإسراع، توسيع فهم الأسلوب الذي تُدار به الإعانة حيث تكثُر الحاجة إليها، وإشراك استجابة الهجرة الحضرية والتَّهجير الحَضْرِيّ في التّيار الرئيسيّ الجاري في إستراتيجيات التنمية المحليّة.

وقد ابتدأ بدعْم بلديات في منطقة ديفا بإطلاق مقارنةٍ مُخصّصة لكل منطقة على حدّتها، في أربعة مراكز حضرية، حيث كانت تُبنى أحياء المعاد توطينهم. ثم عيّن التقدير الذي أُجري من خلال المقارنة المُخصّصة لكل منطقة على حدّتها، الخدمات الأساسية أيها مفتوحة سبيلها لسكّان اليوم والغد، واستطلع مداخل أسباب الرّاحة الأساسية كيف تُوسّع، وذلك بناءً على القدرات الاستيعابية في يومنا هذا، وعلى توقّع ما سَيطرأ في مستقبل الزمان من حاجات. ثم أوضح التقدير التحديات الواقعة على العرض والطلب في الخدمات الأساسية، وبين أن معظّم الخدمات الأساسية كانت مُتيسّرة لسكّان الأحياء المقامة حديثاً، ولكنها ليست في قدر تحصيلٍ معه الكفاية في حاجاتهم. ثم فصل في ذكر الوجود التي تحتاج هذه الخدمات فيها إلى الدعم، من حيث البنية التحتية، وإعادة التأهيل، والموارد البشرية، والمعدّات، هذا إن أُريد لها أن تفعل فعلها. فهذه مدينة شيتيماري مثلاً، فيها خمسة مرافق تعليمية، من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى المدرسة الثانوية، وكلها مفتوحة لسكّان الأحياء الجديدة،



البلدية السبية لأحد الممرات الحدودية بين أوكرانيا

أمران مقلتان على نقطة تفتيش، ولافئة مُنذرة بالأغام الأرضية في دونتسك المدمرة بفعل الحرب، بشرقي أوكرانيا. وقد عرقلت الحدود المفروضة بحكم الواقع عيشة الناس في مجرّد ذهابهم إلى عمل، وفراء غذاء، وزيارة أقرباء، وتحقّق من البيوت التي في منطقة النزاع، والوصول إلى الخدمات الطبية.

خبراء تقنيّين وموظّفين مدنيّين لتنفيذ ما وُضِعَ من تلك الخطط، وإقرار إستراتيجيات استثمار مُفضلة.^٢ وقد شكّلت لجان تنسيق محلي لمراقبة تنفيذ الخطط مرتين كلّ سنة، ولتحشد لها التمويل الخارجي والتمويل من القطاع العام.

ومثل ذلك في أوكرانيا، فبدراسة ما يعوّق الخدمات الأساسية في أطراف المُدن الكبرى من مُعوقات لها صلة بالنزاع، أثبتت المقاربة المُخصّصة لكل منطقة على حدّتها أنها أداة قوية بييد السلطات المحلية، تؤيّد بها أكثر ما تحتاج إليه على حسب الأولوية. وسيكون فوائد هذه المقاربة أهميّة خاصّة في دَعَم أتباع السُنن الحسنة في الحوكمة المحلية وفي دَعَم المساواة أيضاً، ولا سيّما في السياقات التي قد يولّد ضعف العلاقات بين أصحاب المصلحة المعنيّين المتعددين فيها انقطاع ثقة مُستمرّاً عند السلطات المحلية.

الخاتمة

قدّمنا ذكّر دراستين لحالتين من اقتصاديين حَضريّين، الأول دخله منخفض والأخر دخله متوسط، وتلقّي هاتين الدراستين الضوء على إمكان أن يكون للتّهجير الحضري آثار

الخدمات القائمة ضيقاً شديداً في السبيل المُوصلة إليها وتقليل لوجودتها في المستقبل.

ثم إن الأدلة والمعطيات حوافز قوية لوضع برامج معونة متكاملة. فنتائج تقديرات المقاربة المُخصّصة لكل منطقة على حدّتها لا تُفسح لفهم مشترك للأولويات فقط، بل إلى جانب ذلك تُنشئ إطار عمل تحليلياً لكل من يمثل المجتمع المحلي، لينظروا إلى ما وراء التدخّلات القائمة على التفويض، وليضعوا خططاً متعددة القطاعات. وتظهر فوائد ما تقدّم ظهوراً سريعاً في حالة النيجر، حيث أخلت المقاربة المُخصّصة لكل منطقة على حدّتها السبيل لفئات من الجهات الفاعلة لكي تستطع وتوحد رؤى الفئات السكانية على اختلاف خبراتهم السابقة وتجاربهم، وذلك لتقديم حاجاتهم على حسب الأولوية. والأهم من كل ذلك، أن وُرش التخطيط التشاركي أعانت على الإجابة عن السؤال الآتي:

كيف يُعزّز اندماج الأحياء الحضريّة للمُعاد توطيئهم في رؤية تنموية حضريّة أوسع؟ واعتمد في الإجابة عن هذا السؤال على إقامة المشاركة مع البلديات، التي قادت التخطيط، وحثت، بناءً على أدلة مستندة إلى المعطيات، على تعيين

جرمي وترولد

jeremy.wetterwald@reach-initiative.org

مُنسَّق قُطْرِيٌّ لشؤون أوكرانيا، في مبادرة ريتش (REACH)

www.reach-initiative.org

لويس ثالر louise.thaller@impact-initiatives.org

تخصّصة في التخطيط للاستجابة والتقدير المُخصّص لكل منطقة

على حدّتها، في مبادرة إمبكت (IMPACT)

www.impact-initiatives.org

١. وهم النازحون داخليًا، واللاجئون من نيجيريا وتشاد، والعائدون.

٢. AGORA (2019) *Plans de priorisation des interventions dans 4 sites*

urbanisés de la région de Diffa, au Niger bit.ly/AGORA-Niger

عظيمة في الأنظمة البيئية المحليّة المتخذة في المُدُن والبُلَدَات الثانويّة. وفي مثل هذه الحالات، تحتاج الحكومات المحليّة إلى الاعتماد على معرفة سويّة وتعاون عملي مع الجهات الفاعلة في ميدان الإعانة، لإيجاد حلول مستدامة للتّهجير، تدعّم خطأً لانتعاش الحضر بعيدة الأمد. هذا، وتبني المعطيات والأدلة المُحصّلة من التحليل النشط المُشترك فيه أساساً متيناً للسلطات المحليّة، لتتصرّ ما حدّد المواطنون (المهجرّون والمقيمون طويلاً) ومزودوا الخدمات، أنه من الأولويّات في مجتمعاتهم المحليّة. إذن، تُتيح هذه المقاربة، وما شابهها، لمُختلف أصحاب المصلحة المعنيين الذين يكثر أن تتباين أولويّاتهم - التوفيق بين منظوراتهم، لكي يتدخلوا تدخلاً فعّالاً في المُدُن، ويعالجوا قلة المساءلة والمشاركة المجتمعيّة في صنّع القرار. كل هذا، يُحتاج إليه في الأحوال المُستتبّة، فكيف والأزمة واقعة؟